**الجمهورية التونسية**

**مجلس نواب الشعب**

# محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

# عدد 08

**تاريخ الاجتماع:16 ماي 2025**

- **جدول الأعمال:**

جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية في إطار نظرها في مقترح القانون عدد 2024/64 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

- **الحضور:**

الحاضرون: (07) المعتذرون (00) الغائبون (03)

- افتتاح الجلسة : 10.25
- رفع الجلسة : 14.25

- **المداولات:**

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع يوم الجمعة 16 ماي 2025 إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية، في إطار نظرها في مقترح القانون عدد 2024/64 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

في مستهل الجلسة، أكدت نائبة رئيس اللجنة أهمية مقترح القانون، في ضوء التطلّعات المتزايدة للجالية التونسية بالخارج إلى المشاركة الفعلية في صياغة السياسات الوطنية. وبيّنت أنّ هذه المبادرة تُعدّ فرصة لإعادة ربط الصلة بين الدولة والجالية التونسية بالخارج في إطار مؤسساتي قارّ، داعية الى اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على نقاش معمّق ومسؤول يُسهم في تجويد نص المقترح المعروض على أنظار اللجنة وتدقيق صياغته.

عند تدخله قدم السيد الوزير بسطة عن المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج الحالي مبينا صعوبة تفعيله رغم توفر كل الإمكانيات اللازمة لذلك من إدارة ومقر وعنصر بشري ورصد للاعتمادات التي يتم تحويلها بصفة دورية كما استعرض عددا من الإشكاليات التي تهم تركيبته وتتمثل خصوصا في تحديد مفهوم الجمعية ومصادر تمويلها ومدى تمثيلها للتونسيين بالخارج ومفهوم الكفاءات باعتبار أن المصطلح فضفاض ولا يمكن حصره بمعايير واضحة

أكد وزير الشؤون الاجتماعية أهمية مقترح القانون واسهامه في تحسين التواصل مع الجالية التونسيّة بالخارج وتكريس دورها كشريك فاعل في التنمية الوطنية وأوضح أنّ هذا المشروع يندرج ضمن رؤية شامة لتعزيز الحوكمة التشاركية وتوحيد الهياكل المتفرّقة ذات العلاقة بالجالية كما بين حرص الوزارة على بعث مجلس فاعل بعيدا عن التجاذبات السياسية يتمحور دوره بالأساس حول تأطير العلاقة مع الجالية التونسية بالخارج وتقديم اقتراحات استراتيجية لصالحها والاسهام في بلورة السياسات العمومية لفائدتها بحيث يمثل فضاءً تشاوريًا وإطارا مؤسّساتيّا قارّا وتنسيقيًا في تكامل مع المؤسسات العمومية القائمة.

وفي هذا السياق أكد الوزير أهمية توسيع الاستشارة بشأنه على عدد من الوزارات المعنية والاستماع الى التونسيين المقيمين بالخارج.

عند تناولهم الكلمة، بين النواب أن علاقة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج بهياكل الدولة علاقة افقية تجعله على نفس المسافة من كل الوزارات المتداخلة في شأن التونسيين بالخارج، كما قدموا جملة من الاستفسارات، تمحورت بالأساس حول أسباب عدم تفعيل المجلس الوطني للتونسيين بالخارج رغم تخصيص مقر له ورصد ميزانية، وطلبوا توضيح الإجراءات الّتي ستتّخذ لضمان تفعيله بعد التعديلات المقترحة.

أما بخصوص تركيبة المجلس القائم حاليا فقد لاحظ النواب أنها لا تمثل كل شرائح التونسيين بالخارج مما خلق شعورا بالإقصاء والتفكير في إعادة هيكلة كلية للمجلس تقوم على نظام الاقتراع على الافراد وتعتمد التصويت الالكتروني لتشريك التونسيين بالخارج في تركيبة المجلس مؤكدين الصبغة التطوعية لأعضاءه.

لاحظ عدد من النواب أن استبعاد الجمعيات من تركيبة الجلسة العامة للمجلس فيه تجاهل لدورها المركزي ومراكمتها الخبرة في حين رأى البعض الآخر أن لا شيء يحول دون ترشح أي منتم لجمعية لعضوية المجلس

كما استفسروا عن تمثيلية الجالية وآليات الاختيار ومعاييره ومدى التوجه نحو انتخابات من داخل الجالية نفسها، كما تم التشديد على ضرورة ضمان تمثيلية حقيقية وشاملة لجميع الشرائح (الجهوية، العمرية، المهنية، النسائية) وتفادي الحضور الصوري للكفاءات. وركّز بعض النواب على أهمية ألا يُقصى المجتمع المدني النشيط في الخارج من تركيبة المجلس، باعتباره صوتًا حيًا للجالية ومصدرًا مهمًا للمعلومة وطالبوا بتضمين مقاعد مخصّصة لممثلين عن جمعيات معروفة بنزاهتها ومردودها في حين دعا البعض الآخر الى تشريك ممثلين عن الوزارات المعنية عوض تشريك ممثلين عن النقابات والجمعيات، كما تساءل بعض النواب عن المقصود بالكفاءات وعما إذا كان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بنك للكفاءات بالخارج.

بالنسبة لمهام المجلس فقد بين النواب أنها تتمثل خاصة في مساندة مجهود الدولة وتقديم الاستشارة في ما يهم المسائل المتعلقة بالتونسيين بالخارج ودفع مساهمتهم في الاستثمار والتنمية وتبادل الخبرات واستقطاب الكفاءات

وتوفير إطار يجمع ويقدم الرعاية للتونسيين بالخارج مؤكدين في هذا السياق دور المجلس في توحيد سياسات الهياكل المعنية بالتونسيين بالخارج.

من ناحية أخرى، عبّر عدد من النواب عن مخاوف من أن يكون المجلس مجرّد هيكل استشاري يفتقر الى سلطة القرار، مطالبين بضمان صلاحيات تمكّنه من المتابعة والتقييم والتأثير في القرار وتساءلوا عن مدى قدرته على التدخّل في حالات تقصير البعثات الدبلوماسية أو سوء المعاملة للمواطنين في الخارج. وتمّ طرح تساؤلات حول العلاقة بين المجلس الوطني للتونسيين بالخارج والهياكل الحالية مثل ديوان التونسيين بالخارج والمجلس الأعلى للهجرة حيث أثيرت مخاوف من تضارب المهام أو إحداث جهاز بيروقراطي جديد يزيد المشهد تعقيدًا، ملاحظين في هذا الصدد أن تعدد الهياكل التي تعنى بالتونسيين بالخارج خلق تشتتا وعزوفا عنها واستفسروا عن الموارد المالية للمجلس، وعن مدى استقلاليته المالية والإدارية، إضافة إلى الجوانب القانونية التي تضمن حسن حوكمته.

في رده على تساؤلات النواب أقر وزير الشؤون الاجتماعية أن المجلس الوطني للتونسيين بالخارج كان حاضرا في عدّة تصوّرات حكومية سابقة، إلاّ أنّ عوامل متعدّدة حالت دون تفعيله، من بينها غياب إرادة سياسية واضحة آنذاك وعدم وجود إطار قانوني دقيق وملزم يحدّد مهامه وتركيبته إضافة إلى ضعف التنسيق بين الوزارات المعنية وتشتّت الهياكل المشرفة على شؤون الجالية، وأكد في هذا السياق ضرورة توحيد الهياكل المعنية بالتونسيين بالخارج تحت اشراف وزارة الشؤون الخارجية.

وأوضح أن ميزانية المجلس الوطني للتونسيين بالخارج ترجع الى وزارة الشؤون الاجتماعية وفي سياق آخر أكد ضرورة توسيع تركيبة المجلس حتى يكون ملما بالإشكاليات التي تهم التونسيين بالخارج كما دعا الى ضرورة اعتماد التجديد النسبي السنوي لعضوية المجلس حتى لا يتحول لآلية تخدم مصالح فئوية

**مواضيع على هامش اللجنة:**

أكد الوزير حرص الوزارة على تسهيل عودة الجالية التونسية بالخارج عبر تخصيص 20 ألف تذكرة للعائلات محدودة الدخل بالتساوي بين الرحلات الجوية والرحلات البحرية وقد رصد هذا الدعم من ميزانيتي وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج وفي هذا الصدد عقب بعض النواب بأن عدد التذاكر لم يتجاوز 18 ألف

تذكرة كما أن التخفيض في أسعارها جاء نتيجة الاقتطاع من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية أي من أموال التونسيين ولن يحل مشكلة غلاء أسعار التذاكر بشكل فعال وجذري.

في سياق آخر بين الوزير أن الوزارة تتدخل لتأمين عودة التونسيين بالخارج في حالات خاصة حيث تتحمل كل نفقات هذه العودة

من ناحيتهم، أثار النواب عددا من الإشكاليات حول جملة من المشاغل التي تعود للوزارة بالنظر على غرار المنح المسندة لذوي الإعاقة ومنحة كبار السن وتشغيل عمال الحضائر وضمان اسناد الأموال المخصصة للخدمات الاجتماعية إلى مستحقيها اضافة إلى صعوبة حل عديد الإشكاليات سواء التي تهم الجالية التونسية بالخارج او التونسيين في ارض الوطن لغياب جهة رسمية للتواصل معها.

كما تطرّق عدد من النواب إلى مسألة الملحقين الاجتماعيين العاملين بالسفارات والقنصليات التونسية متسائلين عن مدى فاعليتهم في الإحاطة بالجالية، وعن وجود نية لمراجعة طريقة تعيينهم ومتابعة أدائهم، خاصة في ظل ما يسجّل أحيانا من ضعف في التفاعل مع الملفات الاجتماعية للتونسيين بالخارج.

في ختام الجلسة، اقترح عدد من النواب تنظيم جلسات استماع إضافية لمكوّنات المجتمع المدني الناشط في الخارج ولممثّلين عن الجالية التونسية في الخارج وذلك قصد الإحاطة الشاملة بانتظاراتهم وتصوّراتهم حول تركيبة المجلس الوطني للتونسيين بالخارج وآليات عمله.

**رئيس اللجنة** **مقرّر اللجنة**

**أيمن البوغديري** **أسماء الدرويش**